

نظرية النظم بين القاضي عبد الجبار والشيخ عبد القاهر الجرجاني

م.د. جعفر فرحان عذيب
قسم علوم القرآن
كلية الآداب - الجامعة العراقية
العراق
البريد الإلكتروني: jaafarkabi@gmqil.com

المخلص

يدور البحث حول مسألة تأصيل نظرية النظم ونشأتها في الدرس البلاغي العربي، وكيف أن مسألة اعجاز القرآن الكريم والبحث في فصاحته كان لها الدور في نشوء هذه النظرية والسير بها نحو ما صارت إليه على يد الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وكذا البحث في نظرتي القاضي عبد الجبار المعتزلي والشيخ عبد القاهر الجرجاني في تأصيل النظرية وبيانها وتفصيلها ومن كان له السبق في ذلك التأصيل والتعديد والتقنين، وكيف أُلقت مسألة الخلاف العقدي -بين الاثنين- بظلالها على المسألة، ولم يفتنا البحث عمًا قدمت النظرية للدرس البلاغي وكيف حاولت إنهاء الخلاف بين العلماء في مسألة اللفظ والمعنى وأيهما يكون منتجًا للدلالة.

الكلمات المفتاحية: نظرية النظم، القاضي عبد الجبار، عبد القاهر الجرجاني.

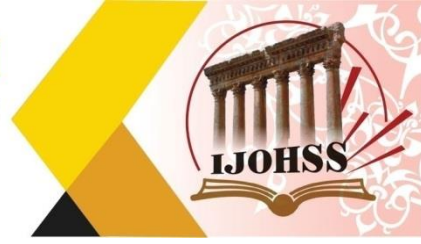
The Theory of Systems between Judge Abdul-Jabbar and Sheikh Abdul-Qaher Al-Jurjani

Dr. Jafar Farhan Atheeb
Department of Quran Sciences
College of Arts - Iraqi University
Iraq
Email: jaafarkabi@gmqil.com

ABSTRACT

The research revolves around the issue of the rooting of systems theory and its emergence in the Arabic rhetorical lesson, and how the issue of the inimitability of the Noble Qur'an and the research in its eloquence had a role in the emergence of this theory and moving it towards what it became at the hands of Sheikh Abdul Qaher Al-Jurjani, as well as the research in the view of Judge Abdul-Jabbar Al-Mu'tazili. And Sheikh Abdul-Qaher Al-Jarjani in the rooting of the theory, its explanation and its detail, and who had the lead in that rooting, limitation and codification, and how the issue of the doctrinal dispute - between the two - cast a shadow over the issue, and we did not miss the search for what the theory presented for the rhetorical lesson and how it tried to end the dispute between scholars in the issue of pronunciation and meaning. Whichever is the product of the indication.

Keywords: systems theory, Judge Abdul-Jabbar, Abdul-Qaher Al-Jurjani.



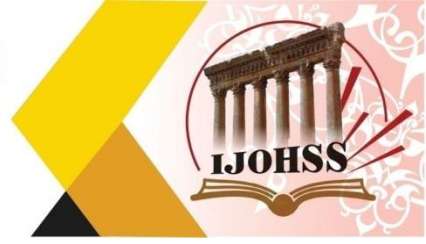
المقدمة:

لما كان القرآن الكريم كتاب الله المعجز الذي أيد به نبيه الكريم "صلى الله عليه وآله" وتحدى به العرب، ولم يستطيعوا مجاراته وعجزوا عن الاتيان بسورة من مثله، ولما انكسر العرب عسكريا أمام المسلمين وقامت الدولة الاسلامية وامتدت الى خارج الجزيرة العربية فدخل غير العرب في الاسلام، بدأت تثار مسائل العلم وتدار حلقات الدرس وتتوسع انطلاقا من كتاب الله وفهمه وتفسيره وقراءته، فكان محورا للحركة العلمية، ولعل العلماء المسلمين بدأوا يبحثون في مسألة الاعجاز القرآني تثبيتا للمسلمين ودفعاً لشبهات المخالفين، منطلقين من سؤال مفاده، أين يكمن اعجاز القرآن الكريم؟ وللإجابة على هذا السؤال قامت نظريات في مسألة الاعجاز وألفت كتب فيها، وقد كان هناك طرفان رئيسان في تقنين هذا المسألة والبحث فيها، هما المعتزلة وعلماؤهم، والأشاعرة وعلماؤهم وقد انطلق الفريقان للنظر في المسألة ومعالجتها -وفي غيرها من المسائل العلمية- متكئين على المباني العلمية والفكرية والعقدية لكل منهما، ولعل من أبرز النظريات التي أثارت جدلا في المسألة نظرية الصرفة التي قال بها إبراهيم بن سيار النظام وهي: أن الله قد صرف أوهام العرب عن معارضة القرآن أو الاتيان بمثله فانصرفوا عن ذلك، وتعذرت عليهم المعارضة، لا لأن القرآن في حد ذاته خارج عن طوق البشر، أو خارج لمقدرتهم، ومألوف عادتهم، فهو في ذلك لا يتفوق على البليغ الفصيح من كلام العرب، ولا تكاد تكون له مزية أو فضل في ذلك، ولو ترك لهم المجال وأفسح لهم الطريق لأنثوا بمثل القرآن فصاحة وبلاغة وحسن نظم وتأليف. وقد تبنى النظرية غير النظام الكثير من العلماء وان اختلفوا في تفاصيلها، ولكن النتيجة هي أن القرآن معجز بشيء خارج عنه، وقد رفض علماء النظرية بأدلة قرآنية وغير قرآنية محاولين إثبات أن القرآن معجز بذاته لا بشيء خارج عنه، وساقوا أدلتهم وبراهينهم، وسار البحث إلى أن وصل إلى القاضي عبد الجبار المعتزلي وبحث المسألة وأسس لنظرية النظم، ثم جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني وأكمل ما بدأه سابقوه مثبتاً أن القرآن معجزا بنظمه لا بشيء خارج عنه فاكتملت على يديه نظرية النظم بصورتها الأخيرة. ونحن في هذا البحث سنعرض رؤيتيهما في النظرية من حيث التأصيل والتطوير واتفاقهما واختلافهما. وللدخول في النظرية لابد من لتعريف موجز يهذين العلمين وبما قرراه.

• القاضي عبد الجبار الأسد آبادي (415هـ).

هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن خليل بن عبد الله الأسد آبادي، نسب إلى بلاد عدة، فقد نسب به بعضهم إلى أسد آباد، وبعضهم إلى الري، وبعضهم إلى همدان⁽¹⁾ عاش في القرن الرابع الهجري مرافقا لدولة بني بويه منذ نشوئها حتى سقوطها، عاصر عدة دول اسلامية وهي: الخلافة العباسية في الشرق الاسلامي، والأموية في المغرب، والفاطمية في مصر وشمال أفريقيا، وكانت الشام والحجاز تتبع الحمدانيين حيناً والفاطميين حيناً آخر، وأما اليمن فقد حكمها آل زياد وآل جعفر، وأخيرا كانت طلائع الدولة الغزنوية تبرز في الشرق والشمال⁽²⁾، من كبار أئمة المعتزلة حتى أن لقب قاضي القضاة لم يطلق على غيره من المعتزلة كما يقول السبكي: "وهو الذي تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة ولا يطلقون هذا اللقب على سواه ولا يعنون به عند الاطلاق غيره، كان إمام الاعتزال في زمانه"⁽³⁾، وله مؤلفات كثيرة بلغت السبعين كتابا ومؤلفا في الثقافات الاسلامية المتنوعة، ضاع أكثرها في الحديث والسيرة والمواعظ وأصول الفقه والفقه والجدل والتراجم وعلم الكلام وأصول الدين، والتفسير وعلومه⁽⁴⁾.

أسس القاضي عبد الجبار المعتزلي لنظرية النظم الجرجانية في حديثه عن الفصاحة، فنحن لا نجد في متأثر الجاحظ ومن تابعه ممن خاض في المسألة فكرة واضحة عنها إلا في كلامه الذي ربط الفصاحة بالنظم وبنى عليه رأيه في اعجاز القرآن الكريم⁽⁵⁾، حيث يقول: "إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة. وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون



بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه أما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها. ولا بدّ من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثمّ لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضم بعضها إلى بعض لأنّه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية اعرابها، وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه، إنّما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها (6)»

• عبد القاهر الجرجاني (471_474هـ).

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ولد في مطلع القرن الخامس للهجرة في جرجان لأسرة فارسية⁽⁷⁾، وجرجان مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان⁽⁸⁾، تتلمذ على يد أبي الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي نزيل جرجان، ووأي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، ولم يغادر جرجان إلى أن توفي فيها⁽⁹⁾. كان عبد القاهر الجرجاني يحظى بمنزلة رفيعة ويتصدر مجالس الدرس والعلم، قال القفطي: "وقرأ ونظر في تصانيف النحاة والأدباء وتصدر بجرجان وحثت إليه الرجال وصنف التصانيف الجليلة"⁽¹⁰⁾. كان شافعي المذهب أشعري الأصول متكلماً، توفي في جرجان عام (744هـ)⁽¹¹⁾.

ما يقرره الشيخ حول مفهوم الفصاحة هو "إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنّ الفضيلة وخلافها، في ملائمة اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"⁽¹²⁾، و "إنّ اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه، لا من أجل جرسه وصداه"⁽¹³⁾. من ثمّ قسّم الكلام الفصيح على قسمين، الأول⁽¹⁴⁾: تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وبهذا يكون كلامه في القسم الأول عن "الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعُدل باللفظ عن الظاهر فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية"⁽¹⁵⁾.

والثاني: تعزى فيه المزية إلى النظم، والنظم "هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله، وليست معاني النحو معاني ألفاظه فيتصوّر أن يكون لها تفسير"⁽¹⁶⁾. مما تقدم نجد أنّ الشيخ أرجع الفصاحة إلى المعنى والنظم، فلم تكن الألفاظ بما هي ألفاظ تمثل شيئاً من الفصاحة عنده، مخالفاً في ذلك جلّ الذين تحدثوا عن الفصاحة.

نظرية النظم بين القاضي عبد الجبار والشيخ عبد القاهر الجرجاني

إنّ من أهم المقاربات التي عالجت مفهوم الفصاحة بصورة واقعية نظرية النظم، تلك النظرية التي لم تكن وليدة الفكر البلاغي العربي فقط، إنّما كان لها امتداد في تراث الأمم الأخرى كالإغريقية والهندية، فضلاً عن ارتباطها بجهود النحاة العرب حيث كانت واضحة في نتائجهم، فهذا سيبيويه من أقدم الذين وقفوا عندها حتى درسها بعمق في كتابه، وقد تناولها كذلك ابن المقفع في آثاره، بعد ذلك ظهرت في آثار الجاحظ لتتطور على يد أبي سعيد السيرافي لتأخذ صورة أكثر جلاء من سابقتها، أمّا أثر مسألة إعجاز القرآن فكان واضحاً في بلورتها، حيث نجد في كتب الإعجاز اضاءات سار عليها البلاغيون، وقد وردت تلك الإضاءات عند الرماني (386هـ)، والخطابي (388هـ)، والباقلاني (402هـ)، لينتهي ذلك في ما قرره القاضي عبد الجبار (415هـ) في المسألة⁽¹⁷⁾، فكان كلامه أكثر وضوحاً ودقة، ليمثل الأساس النظري لفكرة النظم التي ظهرت على يد الشيخ عبد القاهر الجرجاني بشكلها النهائي. وما يعنينا كلام القاضي عبد الجبار وكلام الشيخ الجرجاني المحيط بجميع أبعاد النظرية، والذي يهيم

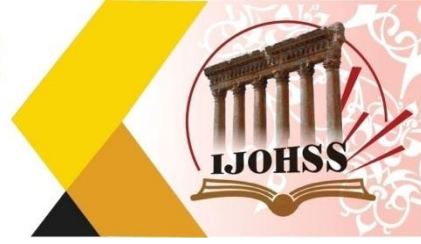


بالخلاف الحاد في نظرة كلٍّ منهما للمسألة. نعم كان هناك خلاف بين النظرتين، لكنه لا يرقى إلى ما طرحه الجرجاني في دلالته.

إنَّ الخلاف في ظاهره خلاف لغوي إلا أننا نرجح أن يكون خلافاً عقدياً في المقام الأول، فكما هو معروف ما حدث من خلاف بين المسلمين حول مسألة حدوث القرآن وقدمه، حيث انقسم المسلمون قسمين فيها " أشعري وغير أشعري، فقالت الأشاعرة بقدوم القرآن، وبأنَّ الكلام على قسمين: لفظي ونفسي، وأنَّ كلام الله النفسي قائم بذاته وقديم بقدمه، وهو إحدى صفاته الذاتية. وذهبت المعتزلة والعدلية إلى حدوث القرآن وإلى انحصار الكلام في اللفظي، وإلى أنَّ التكلم من الصفات الفعلية"⁽¹⁸⁾. وبما أنَّ كلام الطرفين يدور حول مسألة إعجاز القرآن وإثباته وبيان تحققه في أي شيء من القرآن، كان التأثير بالأصل العقدي للمسألة من البيهيات، وبما أنَّ القاضي عبد الجبار معتزلي المذهب، يقول بحدوث القرآن وأنَّ الكلام ينحصر في اللفظ، انطلق من المفردة بوصفها حاملة الدلالة الإشارية، ليتخذ من الألفاظ التي تكوّن بدورها التراكيب والأقوال منطلقاً رئيساً في التعامل مع تحليل المعنى، أمَّا الجرجاني وهو الأشعري المعتقد يؤمن بمسألة الكلام النفسي، ومن ثمَّ تكون الألفاظ عنده مرتبة على وفق المعاني المرتبة في النفس، وهذا ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان، إذ يقول إنَّ: "عبد القاهر عندما رأى لغو المعتزلة في خلق القرآن رجع_ وهو الأشعري المذهب_ إلى فكرة الكلام النفسي التي وردت عند الأشاعرة، وفسروا بها صفة الكلام المنسوبة إلى الذات العلية، ثم قادت فكرة الكلام النفسي ذاتها إلى فكرة النظم، وهو نظم المعاني في النفس، وبالوصول إلى هذا التطور للنظم أصبح على عبد القاهر أن يقدم تفسيراً لعملية إنتاج الكلام"⁽¹⁹⁾، وهذا واضح في دلائل الإعجاز إذ أنه يتصدى فيه إلى من قالوا بالصرفة، ثمَّ إلى من جعلوا المزية في الألفاظ، فكان الدلائل ألف للرد على المعتزلة ومن يذهب مذهبه في تفسير الإعجاز. ولعل ما يؤخذ على الإثنين _ عبد الجبار وعبد القاهر_ أنَّ أحدهما لا يعتد في شأن المعنى في تحديد الكلام الفصيح من غيره، والآخر لا يعتد في شأن الألفاظ ولا يجعل لها مزية تثبت في الفصاحة، وهو أمر غير دقيق ولا نرى له في الواقع تحقق، ويبدو أن ذلك الإشكال متأثراً كما أشرنا سلفاً من الأصل العقدي الذي دعاها إلى أن يركزا على الجانب الذي يتوافق مع اعتقادها بمسألة كلام الله قديم هو أم محدث؟ ومع تركيزهما على جانب معين نرى أنهما لم يغفلا الجانب الآخر؛ لأنَّ نظرية النظم وحدها عالجت مسألة زوج اللفظ والمعنى وعلاقتها ببعض، تلك المسألة التي " انشغل بها الأقدمون قبل أن يعالجها العرب"⁽²⁰⁾، فكان فريق يذهب إلى أنَّ الفصيحة تكمن في اللفظ وآخر يرى العكس، أمَّا نظرية النظم فقد وفقت بين الإثنين وبيّنت أن لا يُستعنى عن أحد طرفي الدلالة (اللفظ والمعنى)، وأن لا تحقق الفصاحة بجزء منفرد من هذه الثنائية لعلاقة التلازم بين الطرفين، يقول ابن سينا في التعليقات: " ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أنَّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه"⁽²¹⁾.

إنَّ القاضي عبد الجبار لم ير أنَّ المزية ترجع إلى المعنى ولم يجعله أساساً في الإعجاز، وكذلك لم يركز على اللفظ منفرداً بنفسه لبيان مفهوم الفصاحة، إنَّما كان كلامه حول التركيب، حيث " أنَّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدَّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة"⁽²²⁾، ثم يؤكد في موضع آخر على أنَّ الذي تظهر فيه المزية ما هو " إلا الإبدال الذي تخصص به الكلمات، أو التقدم والتأخر الذي يختص به الموقع، أو الحركات التي تخص الإعراب، فبذلك تقع المباينة"⁽²³⁾، وبذلك يكون عبد الجبار قد أوجب المزية للنظم الذي هو توخي معاني النحو؛ لأنَّ معاني النحو _ بحسب السيرافي _ " منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف ومواقعها المقترضة لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ في ذلك"⁽²⁴⁾.

يعود فيؤكد أنَّ المزية ليست في اللفظ المفرد، لأنها لو كانت كذلك لكان اللفظ فصيحاً في أي موضع استعمل، يقول: " ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره



وكذلك فيها، إذا تغيرت حركاتها.... وهذا يبين أن المعبر في المزية ليس بنية اللفظ، وأن المعبر فيما ذكرناه من الوجوه⁽²⁵⁾. ويستمر في تفصيل الحديث عن النظم، مقررًا أن حسن النغم وعضوية القول ليس أصلاً في الفصاحة أو أنه يوجد فضلاً فيها، إنما هو مما يزيد الكلام حسناً في السمع، فلا تتبين المزية فيه، ثم أن لا فرق بين الحقيقة والمجاز ولا معبر بقصر الكلام وطوله، وبسطه وإيجازه، لأن كل ضرب من ذلك ربما يكون أدخل في الفصاحة في بعض المواضع من غيره⁽²⁶⁾، على أساس ما قرره من أن الفصاحة تظهر بالنظم، إذ لم يجعل التزايد في المعاني، إنما في الألفاظ التي يُعبر بها عن المعاني.

مما تقدم نجد أن عبد القاهر الجرجاني لم يكن دقيقاً في اشكالاته على عبد الجبار، بل إنه جحد فضله وكان متحاملاً عليه، ونظراً أن ذلك متأق من الخلاف العقدي بين الإثنين، لا ممّا صورّه الجرجاني في الدلائل. خذ مثلاً اشكاله على ما طرحه عبد الجبار في المسألة، إذ يقول: "وذلك أنهم قالوا: إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات وإنما بالضم على طريقة مخصوصة، فقولهم بالضم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة، من غير اتصال يكون بين معنييهما، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل (ضحك، خرج) أن يحدث في ضمّ (خرج) إلى (ضحك) فصاحة وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معاني النحو فيما بينهما"⁽²⁷⁾.

إن إشكال الشيخ هذا في محلّه إذا كان القاضي عبد الجبار بهذه السذاجة، بحيث يريد بالضم النطق باللفظة بعد اللفظة دون اتصال بين معنييهما كما افترض في (ضحك وخرج)، وهذا ما لا يقول به عاقل، فكيف يعقل من شخص كعبد الجبار القول فيه؟ ولكن كما هو واضح أن الشيخ الجرجاني اقتطع العبارة ولم ينقل النص بتمامه؛ لأن عبد الجبار لم يتوقف عند الطريقة المخصوصة ولم يبينها، إنما بينها، يقول: "ولا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة. وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضع التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام رابع"⁽²⁸⁾، أو قوله: (فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقدّم والتأخر الذي يختص به الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المباينة)، وأمّا الشيخ الجرجاني فيرى قول عبد الجبار (على طريقة مخصوصة) كل ما قرره، يقول: "وقولهم: على طريقة مخصوصة.... وذلك أنه لا يكون للطريقة إذ أنت أردت مجرد اللفظ معنى. وهذا سبيل كل ما قالوه"⁽²⁹⁾، ثمّ يذهب إلى أنهم _القاضي عبد الجبار_ في جميع ما قالوه إنما جعلوا المزية في معاني النحو وأحكامه دون الشعور بذلك؛ لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج عنه⁽³⁰⁾، وهذا خلاف الواقع، فقد أثبتتها بكل شعوره كما هو واضح من تعقيبه وبيانه، وحتى لو لم يعقب ولم يبين ما الطريقة المخصوصة فلا يعقل أن " يضع أي مبتكر لنظرية نظريته دون شعور بها"⁽³¹⁾.

ويُشكّل على قول عبد الجبار: "إن المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ، التي يعبر بها عنها على ما ذكرناه"⁽³²⁾، بقوله: "إن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان محال"⁽³³⁾، وقد ثبت أنه لم يقل بتزايد الألفاظ من حيث هي ألفاظ، إنما بتوخي معاني النحو. ويرجح الجرجاني في قصر صفة الفصاحة على اللفظ أحد أمرين: جعل اللفظ عمدة في المفاضلة بين العبارتين، أو جعله أحد ما يفاضل به، ووجهاً من الوجوه التي تقتضي تقديم كلام على كلام⁽³⁴⁾، وهو يُثبت الثاني ويرجحه، يقول: "أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة، وداخلاً في عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام على الجملة، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا، لأنه ليس بأكثر من أن نعد إلى الفصاحة فنخرجها من حيز البلاغة والبيان وأن تكون نظيرة لهما.... وليس واحد من الأمرين بقادح فيهما نحن بصدده"⁽³⁵⁾، وهذا نفسه ما ذهب إليه عبد الجبار، بل يرى أن حسن النغم لا يوجد فضلاً في الفصاحة وإنما يزيد الكلام حسناً في السمع فقط. ولم يجوز الجرجاني أن يكون الإعراب من الوجوه التي تظهر بها المزية، يقول: "إن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية. فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب أو المضاف إليه الجر، أعلم من



غيره" (36)، وهذا القول مما لا شك فيه، لكنَّ عبد الجبار يعني بالإعراب ما يحدث من فروق دلالية بحسب النظام النحوي الذي يعتمد الحركات؛ لأنها تتغير بتغير الدلالة وبالعكس، ومن ثمَّ من غير المنطقي أن يذهب أحد إلى جعل المزبية في الحركات الإعرابية بأنفسها، وإنما بما تحدثه من تغيرات وفروق دلالية بين كلام وآخر، " ولا شكَّ في أنَّ مثله _ عبد الجبار_ في ذلك مثل عبد القاهر فهو لا يريد الحركات الظاهرة، وإنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبد القاهر وهو النظام النحوي للكلام" (37).

إنَّ ما يستشهد به عبد القاهر لإثبات عدم تفاضل الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة في قوله: "ومما يشهد لذلك أنَّك ترى الكلمة تروفق وتونسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر" (38)، نفسه كلام عبد الجبار حول اللفظة المفردة، (ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى، تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره). ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنَّ عبد القاهر الجرجاني يردد فكرة عبد الجبار التي تقول: (إن حسن النغم وعذوبة القول مما يزيد الكلام حسناً، على السمع، لا أنَّه يوجد فضلاً في الفصاحة)، بقوله: "لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تدرك بالقلب، ومحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة إلا أنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً، وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم بضرورة بأنها صفة معقولة" (39)، وبهذا ينكر علاقة جمال اللفظ بالفصاحة (40).

يثبت إذاً ما أجمله عبد الجبار في حديثه النظري عن الفصاحة وما يتعلق بإعجاز القرآن بإسلوبه الكلامي شرحه وحلله وأغناه بالشواهد والأمثلة بدقة وبالتفصيل عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، حتى أصبح هو صاحب النظرية وإليه تنسب، وفي الواقع من الصعب نسبة شيء آخر للجرجاني غير ما ذكر. ومهما يكن من أمر فإنَّ النظرية ثبتت وقررت في الدرس البلاغي له، وهو مستحق لذلك؛ لأنَّ العلوم والنظريات لا تخرج من العدم دون تمهيد، إنَّما تظهر من تفاعل وتراكم الخبرات والدراسات حتى تصل إلى مرحلة النضج والكمال، وقد تعاقبت الدراسات والآراء قبل ظهور نظرية النظم بالصورة النهائية على يد الجرجاني، لكنَّ ما يؤخذ عليه في هذا المجال إغفاله فضل عبد الجبار وسبقه في تأصيل النظرية، ثمَّ حملة الحملات المختلفة عليه في الدلائل (41)، ولم يكن وراء هذا النقد والتحامل سبب موضوعي يشار إليه، إنَّما هو كما نرجح الصراع المذهبي بين الفريقيين.

أمَّا ما يؤخذ على الجرجاني مغالاته في تقدير المعنى وجعله كل شيء في اعتبار الفصاحة (42). وفي الواقع أنَّه لم يحفل باللفظ المفرد ولم يجعله أساس التفاضل، إنَّما بضم الألفاظ وتركيبها وما ينتج عن ذلك التركيب من دلالة، إذ لم تكن المعاني أساس كل شيء بعيداً عن تجانس الألفاظ وتلاحمها، نعم إنَّه من أنصار الصياغة من حيث دلالتها على جلاء الصورة الأدبية؛ لأنَّ النظم يستدعي الجمع بين اللفظ والمعنى، فلا يمكن معه الميل إلى اللفظ كل الميل فيكون أساس المفاضلة (43)، ولا إلى المعنى، إنَّما إلى المعنى الذي يتولَّد من خلال تركيب الألفاظ بطريقة معينة يقصدها صاحبها. نخلص إلى أنَّ النظم نظرية أصلها القاضي عبد الجبار، وقام بشرحها وتحليلها على أتمَّ وجه الشيخ الجرجاني مستخرجاً في ضوئها علم المعاني.

إنَّ هذه النظرية وفقت بين ثنائية اللفظ والمعنى، أو الشكل والمضمون، وجعلتهما شيئاً واحداً في إنتاج الدلالة، لكنَّها ظلَّت تدور في فلك الجملة الواحدة، وإنَّ تعدَّتْها إلى الجملتين أو الثلاث، ولم تتعدَّ ذلك إلى وحدة العمل الأدبي بوصفه بنية كبرى، إلا أنَّ هذا بحدِّ ذاته إنجاز إذا ما قورن بما أنجزه بتلك المدة، فلم يرق لها عمل نقدي أو بلاغي آخر، ولكنَّ ما يؤخذ على صاحبيها _ كما أسلفنا _ التركيز على طرف من اطراف الثنائية، وعدم التصريح بأهمية الطرف الآخر، أو لنقل عدم التصريح الجلي بشأن علاقة التلازم بين اللفظ والمعنى، الأمر الذي دعا إلى تصور هذه النظرة ذات البعد الواحد إلى كليهما.



لقد ظهرت فكرة اندماج اللفظ والمعنى لإنتاج الدلالة بجلء ووضوح عند فخر الدين الرازي الذي تابع الجرجاني في نظريته، إذ صرَّح بوضوح على المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الألفاظ وما يتبعها تحت باب من أبواب كتابه⁽⁴⁴⁾. ولم يخرج ابن الزمكاني عمَّا قرره الجرجاني في دلائله من أنَّ الكلام لا يعدو قسمين⁽⁴⁵⁾: قسم تعزى المزية فيه إلى اللفظ، وهو الكناية والتمثيل الجاري على حدِّ الاستعارة وكل ما كان فيه مجاز واتساع، وقسم تعزى المزية فيه إلى النظم، الذي هو توخي معاني النحو.

الخاتمة

إن العلوم والنظريات لا تولد من العدم وإنما تأتي وفق تجارب وآراء وخبرات مترابطة، ونظرية النظم شأنها شأن النظريات الأخرى، فهي لم تأت من فراغ وإنما جاءت ووصلت إلى ما وصلت إليه بفضل جهود حثيثة وبحوث عميقة وتفكير دقيق متواصل، فقد مهدت لرؤية العلمين القاضي عبد الجبار والشيخ الجرجاني رؤى وخبرات سابقهم كما أشرنا إلى ذلك في ثنايا البحث، وما كانت طروحة القاضي في النظم إلا خلاصة لتلك الآراء وظفها الشيخ الجرجاني في البحث وأفاد منها حتى قنن نظرية النظم وأظهرها بالأدلة المستفيضة والأمثلة الواضحة البينة، وإن كان قد بين أن هناك خلافا في النظرة وحاول أن يرد على القاضي في تأصيل النظرية واغفال فضله وحمله الحملات عليه في كتاب دلائل الإعجاز، لكن المتتبع يجد أن ما أجمله عبد الجبار في حديثه النظري عن الفصاحة وما يتعلق بإعجاز القرآن بأسلوبه الكلامي شرحه وحلله وأغناه بالشواهد والأمثلة بدقة وبالتفصيل عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز. وقد وفقت هذه النظرية بين ثنائية اللفظ والمعنى، أو الشكل والمضمون وجعلتهما شيئاً واحداً في إنتاج الدلالة بعدما كان العلماء ينقسمون في النظر إلى أحد هذين الطرفين وجعله كفيلاً بإنتاج الدلالة بمعزل عن الطرف الآخر.

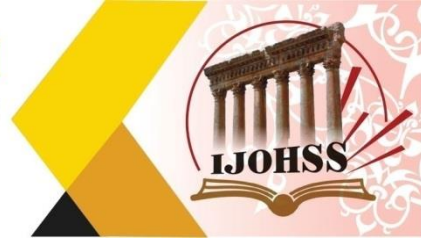
المصادر

1. أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية، بدوي أحمد طيبانة، القاهرة، ط/1، 1371هـ-1952م.
2. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط/1، 1421هـ-1991م.
3. الأصول (دراسة إبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب)، د. تمام حسَّان، عالم الكتب، 1425هـ-2004م.
4. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط/2، 47/4، القاهرة.
5. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، اعتنى به وعلق عليه، محمد الفاضلي، دار الأبحاث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
6. أنباه الرواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1371هـ-1952م.
7. بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1384هـ-1965م.
8. بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، 1978م.
9. البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1965م.
10. البلاغة والتطبيق، د. كامل حسن البصير ود. أحمد مطلوب، مطابع بيروت الحديثة، ط/1، 1432هـ - 2011م.
11. بنية العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/10، بيروت، تشرين الأول، 2010م.

12. البيان العربي، د. بدوي طبانة، مكتبة الانجلو المصرية، ط/4، 1388هـ-1968م.
13. البيان في تفسير القرآن، للسيد أبي القاسم الموسوي الخوئي، مطبعة العمال المركزية-بغداد، 1410هـ-1989م.
14. التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن، ابن الزمكاني، ت: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني-بغداد، ط/1، 1383هـ-1964م.
15. التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، د. وليد قصاب، دار الثقافة-الدوحة، 1405هـ-1985م.
16. التعليقات، ابن سينا، ت: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.
17. دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، ط/3، 1423هـ-1992م.
18. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة، 1386هـ-1967م.
19. عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب، بيروت، ط/1، 1393هـ-1973م.
20. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1951م.
21. قاضي القضاة عبد الجبار، د. عبد الكريم عثمان ط/1، بيروت لبنان.
22. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر-بيروت.
23. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، ت: خضر محمد نهباء، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/1، (د.ت).
24. نظرية النظم، د. حاتم الضامن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية-بغداد، 1979م.
25. النقد الأدبي الحديث، د. محمد غنيمي هلال، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط/5، 1971م.
26. نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز، الرازي ت: د. إبراهيم السامرائي، ود. محمد بركات حمد أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1985م.

الهوامش

- (1) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، 219/3، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة، 1386هـ-1967م. والأعلام، خير الدين الزركلي، 47/4، ط/2، القاهرة.
- (2) ينظر: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، 44-46.
- (3) طبقات الشافعية الكبرى، ج/219/3.
- (4) قاضي القضاة عبد الجبار، 58-72، د. عبد الكريم عثمان ط/1، بيروت لبنان.
- (5) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، 117، دار المعارف بمصر، 1965م. والبلاغة والتطبيق، د. كامل حسن البصير ود. أحمد مطلوب، 88، مطابع بيروت الحديثة، ط/1، 1432هـ-2011م.
- (6) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، 16/185. ت: خضر محمد نهباء، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/1، (د.ت).
- (7) ينظر أنباه الرواة على أنباه النحاة، 188/2. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1371هـ-1952م.
- (8) ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، 1119/2 وما بعدها. دار صادر-بيروت.
- (9) ينظر: أنباه الرواة، 2/188. ومعجم الأدباء، 14/14.
- (10) أنباه الرواة، 188/2.



- (11) ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي/1، 613، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1951م. وبغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، 2/ 106، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1384هـ-1965م. (12) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، 46، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، ط/3، 1423هـ-1992م. وينظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، 4-5، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط/1، 1421هـ-1991م. (13) دلائل الإعجاز، 424. (14) ينظر: المصدر نفسه، 429. (15) المصدر نفسه، 430. (16) المصدر نفسه، 66-67. (17) ينظر: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب، 51 وما بعدها، بيروت، ط/1، 1393هـ-1973م. ونظرية النظم، د. حاتم الضامن، 5 وما بعدها، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية-بغداد، 1979م. (18) البيان في تفسير القرآن، للسيد أبي القاسم الموسوي الخوئي، 430، مطبعة العمال المركزية-بغداد، 1410هـ-1989م. (19) الأصول (دراسة إبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب)، د. تمام حسّان، 276، عالم الكتب، 1425هـ-2004م. (20) النقد الأدبي الحديث، 252. (21) التعليقات، ابن سينا، 96، ت: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م. (22) المغني، 16/ 189. (23) المصدر نفسه، 190. (24) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، 1/ 86، اعتنى به وعلق عليه، محمد الفاضلي، دار الأبحاث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م. (25) المغني، 16/ 190. (26) ينظر: المصدر نفسه، 16/ 190-191. (27) دلائل الإعجاز، 394. (28) المغني، 16/ 189. (29) دلائل الإعجاز، 394-395. (30) المصدر نفسه، 395. (31) البلاغة تطور وتاريخ، 118. (32) المغني، 16/ 189. (33) دلائل الإعجاز، 395. (34) ينظر: المصدر نفسه، 58. (35) المصدر نفسه، 59. (36) المصدر نفسه، 395. (37) البلاغة تطور وتاريخ، 117-118. (38) دلائل الإعجاز، 46. (39) المصدر نفسه، (40) ينظر: البلاغة تطور وتجديد، 119. (41) للاطلاع أكثر ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، 118-119. وبلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، د. عبد الفتاح لاشين، 473، دار الفكر العربي، 1978م. والتراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة، د. وليد قصاب، 185. وبنية العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، 81، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/10، بيروت، تشرين الأول، 2010م.



- (42) ينظر: أبو هلال العسكر ومقاييسه البلاغية، 181. والبيان العربي، د. بدوي طبانة، 248-249، مكتبة الانجلو المصرية، ط/4، 1388هـ-1968م.
- (43) للاطلاع أكثر ينظر: النقد الأدبي الحديث، 268 وما بعدها.
- (44) ينظر: نهاية الإيجاز، 54 وما بعدها.
- (45) ينظر: التبيان في علم البيان، 159.